

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بدائرة المالية - حكومة دبي



"نخيل" تتجه لسداد صكوك مايو في موعدها

أكد المتحدث الرسمي باسم الدائرة المالية بدبي أن هناك إمكانية لتسديد قيمة صكوك "نخيل" المستحقة في 13 مايو الجاري وقيمتها 3.6 مليار درهم دون التوصل إلى اتفاق رسمي مع الدائنين حول إعادة هيكلة ديون دبي العالمية. أضاف المتحدث أنه يكفي الحصول على دعم كاف لخطة إعادة الهيكلة من جانب البنوك الدائنة دونما حاجة إلى التوصل إلى اتفاق رسمي موقع من قبل الأطراف الدائنة. وبحسب المتحدث فإن المفاوضات بالفعل تمضي بشكل إيجابي مع البنوك الدائنة، الأمر ذاته الذي تؤيده مصادر مصرفية مطلعة. من جهة أخرى قال المتحدث الرسمي باسم الدائرة المالية إن توقيع "نخيل" لاتفاقها مع الدائنين التجاريين يتطلب كذلك دعم البنوك الدائنة لدبي العالمية على خطة إعادة هيكلة "نخيل"، وأضاف: يكفي هنا أيضاً وجود دعم كاف وليس اتفاقاً رسمياً على الخطة. وكانت "نخيل" أعلنت في الأسبوع الماضي بدء الاتفاق مع الدائنين التجاريين على أساس تسديد 40% نقداً و60% على صورة سندات بفائدة 10% سنوياً. وفي السياق نفسه أكد مصدر من دبي العالمية أن كل الاحتمالات مفتوحة شريطة أن يكون هناك دعم كاف من البنوك الدائنة. وحول وقف تداول سندات "نخيل" للتنمية 3،2 "تأخر تسليم التقارير المالية لبورصة" ناسداك دبي "قال المصدر إن السندات تم وقفها عن التداول في وقت سابق طوعاً من قبل الشركة، وقال إن الشركة سوف تقوم بتقديم تقاريرها المالية للبورصة في الوقت المناسب.

تعليق

أكد محللون ومصرفيون الأسبوع الماضي أن احتساب عائد بنسبة 10 بالمائة على الصكوك التي تصدرها شركة "نخيل" لدائنيها التجاريين ستنجح لهم بيع هذه الصكوك إلى البنوك بخصم مناسب. ستصب هذه الخطوة في مصلحة كل الأطراف حيث ستوفر بداية السيولة للدائنين التجاريين للشركة، سيولة تقدر بما يزيد على 14 مليار درهم، بحسب تقديرات المحللين. وربما لا تشكل نسبة العائد 10 بالمائة في حد ذاتها عنصراً مغرياً للبنوك كما يقول الخبراء، إلا أن شركات المقاولات وبقية الدائنين التجاريين لشركة "نخيل" على الأرجح سيلجؤون إلى خصم هذه الصكوك لدى البنوك بنسب تصل إلى 10 أو حتى 15 بالمائة. مما يعني أن العائد الذي ستحصل عليه البنوك التي تشتري هذه السندات ربما يصل إلى 20 أو 25 بالمائة، وهو من دون شك عائد مغرٍ، فالهدف من تحديد هذه الفائدة العالية هو توفير بديل يعادل السيولة للدائنين الذين طال انتظارهم لمستحقاتهم، ويتمثل هذا البديل في سندات بفائدة عالية قابلة للتداول ويسهل على الدائنين تسهيلها بسرعة توفر لهم ما يحتاجونه من سيولة وسييسم الاتفاق مع الدائنين التجاريين كذلك في تعزيز حركة السيولة والاقتصاد المحلي مع عودة المليارات من الدراهم إلى الأسواق الإماراتية، ويساعد كذلك على دوران عجلة العمل من جديد على مستوى شركة "نخيل" التي تشكل عنصراً حيوياً لقطاع العقارات في الإمارة

المصدر: الخليج

لدولية



دول منطقة اليورو تقرر صفقة ضخمة لانقاذ اليونان

صفحة 02

نمو الاقتصاد الأمريكي 3.2 % في الربع الأول

صفحة 03

الاقليمية



مصر ستشيد أكبر مصفاة نפט باستثمارات صينية قدرها مليارا دولار

صفحة 04

سلطنة عمان تبحث ربط مشروع قطاراتها بمشروع خليجي

صفحة 04

البحرية



دبي تبقى الوجهة الإقليمية للضيافة

صفحة 05

تحذير من موجة إلغاء عقود عقارية في دبي

صفحة 06

المقال اليومي : دور الصناعات التقنية في نمو الاقتصاد المحلي

صفحة 07



3 مايو 2010

دول منطقة اليورو تقر صفقة ضخمة لانقاذ اليونان

اقرت دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي صفقة بقيمة 110 مليار يورو لمساعدة اليونان على التعامل مع ديونها وانقاذ اقتصادها المتردي. ووافقت اليونان في مقابل القرض على اتخاذ إجراءات تقشفية. وقال رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندرينو ان الاولوية هي تفادي افلاس البلاد، وان على اليونان ان تقدم "تضحيات كبيرة" من اجل ذلك. وتقدم دول منطقة اليورو مبلغ 80 مليار يورو، ويتكفل صندوق النقد الدولي بتقديم ما تبقى. ويتطلب الإقرار النهائي للصفقة موافقة برلمانات 16 دولة عليها. وقال رئيس وزراء لوكسيمبورج جان كلود جونكيه ان اليونان ستحصل على 30 مليار يورو في السنة الأولى، وسيجري تحويل الجزء الأول في 19 مايو/أيار الجاري، وهو موعد تسديد أول دفعة من ديون اليونان. ويتوقع أن يقر صندوق النقد الدولي الصفقة هذا الأسبوع حسب ما صرح مدير الصندوق دومينيك شتراوس كان. وهناك مخاوف من انتقال الازمة اليونانية الى دول اخرى ممن تستخدم العملة الأوروبية الموحدة، اليورو. وقال باباندرينو: "الخط الأحمر لدينا هو تفادي الإفلاس"، و اضاف ان "احدا لم يكن يتخيل" حجم الدين الذي خلفته الحكومة السابقة التي تركت السلطة العام الماضي. وستعلن الحكومة اليونانية في المقابل عن خطط توفير ضخمة يتوقع ان تتضمن زيادة الضرائب وتخفيضات أكبر في رواتب ومعاشات التقاعد لموظفي القطاع العام. ونقلت وكالة الانباء الفرنسية ان حجم إجمالي الدين سيصل الى 140 في المئة من إجمالي الناتج الاقتصادي اليوناني عام 2013 قبل ان يبدأ في التراجع عام 2014.

تعليق

لا يشكل الاقتصاد اليوناني أكثر من 2.5 في المائة من مجمل الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي لعام 2009 (240 مليار يورو) ومع ذلك فقد امتدت آثار أزمة ديون اليونان إلى سائر دول أوروبا تقريبا. ولذلك جملة أسباب. أولا، أن الحكومة اليونانية أخفت الحجم الحقيقي لديونها ولفترة طويلة. وثانيا، أن نسبة ديون الحكومة اليونانية إلى ناتجها المحلي الإجمالي هي 115 في المائة. وهي نسبة تفوق بكثير نسبة الـ 60 في المائة التي تنص عليها شروط الوحدة النقدية الأوروبية. وتبلغ هذه الديون 300 مليار يورو حتى الآن. كما تبلغ نسبة العجز في ميزانية اليونان إلى ناتجها المحلي الإجمالي 12.7 في المائة، (قياسا إلى 3 في المائة حسب شروط الوحدة النقدية الأوروبية) وقد أعطت هذه الحقائق التصرفات اليونانية طابع الفضيحة، خاصة، وهذا هو السبب الثالث، أن الاقتصاد العالمي، ومنه الأوروبي، قد تكلف كثيرا لمعالجة أزمة مالية شديدة لما تتعافى منها هذه الاقتصاديات بعد، ولا يعرف على وجه اليقين متى وكيف ستنتهي هذه الأزمة.

المصدر: BBC Arabic

اوباما يرحب بخطة الإصلاح اليونانية "الطموحة"

ذكر البيت الابيض ان الرئيس الامريكى باراك اوباما ابلى رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندرينو يوم الاحد انه يرحب ببرنامج الإصلاح اليوناني "الطموح". وقال البيت الابيض ايضا ان اوباما رحب "بالدعم المهم" الذي اقره صندوق النقد الدولي واعضاء منطقة اليورو. و اضاف البيت الابيض الذي اصدر البيان في الوقت الذي كان اوباما مسافرا فيه في لوزيانا لتقييم الاضرار الناجم عن تسرب نفطي في منطقة خليج المكسيك ان "الزعيمين ناقشا اهمية مضي التنفيذ قدما".

المصدر: رويترز

البطالة في منطقة اليورو تبقى عند مستوى 10%

بقيت نسبة البطالة في منطقة اليورو بقيت في شهر مارس عند مستواها القياسي (10%)، لكن مع انضمام اكثر من 100 الف عامل الى سوق البطالة، وفقا لتقديرات اولية للمكتب الاوروبي للاحصاءات (يوروستات). وكانت نسبة البطالة في منطقة اليورو بلغت 10% في فبراير، مسجلة بذلك رقما قياسيا تاريخيا منذ 11 عاما، بزيادة طفيفة عن نسبة الـ 9.9% التي سجلت في الشهر الذي سبق. وبحسب "يوروستات" الذي اعاد احتساب البطالة للاشهر التي سبقت انشاء منطقة اليورو في 1999، فان عتبة 10% في الأرقام المصححة للتقلبات الموسمية، لم تسجل ابدا منذ آب/اغسطس 1998. وفي مجمل بلدان الاتحاد الاوروبي السبعة والعشرين، لم تتغير نسبة البطالة ايضا، واستقرت عند 9.6%. الا ان عدد العاطلين عن العمل واصل ارتفاعه سواء في منطقة اليورو ام في الاتحاد الاوروبي. وقد أحصى يوروستات في منطقة اليورو 101 الف عاطل عن العمل اضافي مقارنة بـ فبراير، ليرتفع إجمالي العاطلين عن العمل في المنطقة الى 15.8 مليوناً. اما في مجمل الاتحاد الاوروبي فبلغ عدد المنضمين الى سوق البطالة 123 الفا ليصبح عدد العاطلين عن العمل في الاتحاد 23.1 مليوناً. وبالمقارنة مع مارس 2009، ازداد عدد العاطلين عن العمل، 2.54 مليوناً في الاتحاد الاوروبي، و1.38 مليوناً في منطقة اليورو.

المصدر: أ.ف.ب



3 مايو 2010

تسرب النفط يهدد اقتصاد 4 ولايات أمريكية وعملية التنظيف تتكلف 3 مليارات دولار

تفاقت أزمة بقعة النفط المتسربة من الانتاج قبالة السواحل الاميركية، والتابعة لشركة "بريتش بتروليوم"، فقد وصل حجم البقعة المتسربة الى ما يعادل مساحة مدينة لندن. ويقدر الخبراء حجم النفط المتسرب من المنصة بأكثر من 210 الاف غالون من الخام الخفيف يومياً. ويتوقعون أن يتجاوز مبلغ تنظيف التسرب النفطي 3 مليارات دولار، بينما تؤكد "بريتش بتروليوم" انها تنفق يومياً ما بين ستة ملايين الى سبعة ملايين دولار في محاولة لاحتواء الازمة. وتهدد بقعة النفط شواطئ اربعة ولايات هي ميسيسيبي و لويزيانا وفلوريدا والاباما وتوصف تداعياتها الاقتصادية على الولايات المتحدة توصف بالكارثية على ثلاث اصعدة. ففي ولاية لويزيانا، تواجه تجارة صيد الاسماء المقدره بمليارين ونصف المليار دولار سنوياً، خطر الانهيار، اذ تحتاج اصداق المحار والروبيان لعشرين عاماً على الاقل للتعافي من تداعيات التسرب النفطي. بينما تشير التقديرات الى ان قطاع السياحة في الاباما وفلوريدا سيتكبد خسائر تفوق خمسة وعشرين مليار دولار على مدى الاعوام الخمس المقبلة. أما في ميسيسيبي، فبقعة النفط تهدد باغلاق مجرى نهر الميسيسيبي، وفي حال حدوث ذلك، فان اميركا ستخسر خمسة وخمسين في المئة من حجم تجارتها العالمية من صادرات و واردات، بالإضافة لخمسين في المئة من حجم وارداتها النفطية.

تعليق

مفهوم التلوث البحري Marine pollution Concept:- عرف مؤتمر منظمة التغذية والزراعة الدولية المنعقد في روما في ديسمبر 1970م التلوث البحري بأنه "التلوث الناتج عن إدخال الإنسان في البيئة البحرية مواداً يمكن أن تسبب نتائج مؤذية كالأضرار بالثروات البيولوجية والأخطار على الصحة الإنسانية وعرقلة النشاطات البحرية بما فيها صيد الأسماك وإفساد مزايا البحر عوضاً عن استخدامها والحد من الفرص في مجالات الترفيه " اما في فرنسا فقد اقترحت المجموعة الوزارية المشتركة لدراسة مشكلات التلوث في البحر التعريف التالي: "وهو التغيير في التوازن الطبيعي للبحر الذي قد يؤدي الى تعريض صحة الإنسان للخطر والإضرار بالثروات البيولوجية وبالنباتات والحيوانات البحرية؛ والحد من المتع البحرية أو قد يؤدي إلى إعاقة كل الإستخدامات الشرعية الأخرى للبحر ". ونلاحظ أن التعريف الثاني اوسع واشمل من التعريف الأول حيث يشير كما أشار الأول الى مبدأ التوازن الطبيعي بالإضافة الى إدراج مشكلات الاستثمار البحري المفرط الذي قد يؤثر على المجموعات البيئية وتوازنها .

المصدر: وكالات

نمو الاقتصاد الأمريكي 3.2 % في الربع الأول

أظهر تقرير حكومي أن الاقتصاد الأمريكي نما بوتيرة أبطأ قليلاً من المتوقع في الربع الأول من العام متأثراً بالمخزونات والصادرات لكن إنفاق المستهلكين المتنامي قدم دليلاً على انتعاش اقتصادي مستدام. وقالت وزارة التجارة الأمريكية في تقديراتها الأولية ان الناتج المحلي الاجمالي نما 3.2 بالمئة ليسجل ارتفاعاً على مدى ثلاثة فصول متتالية مع خروج الاقتصاد من أسوأ ركود منذ عقد الثلاثينات من القرن الماضي. وكان محللون توقعوا في استطلاع أجرته رويترز أن الناتج المحلي الاجمالي - الذي يقيس اجمالي انتاج السلع والخدمات داخل حدود الولايات المتحدة - سينمو بمعدل 3.4 بالمئة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2010 بعدما بلغ معدل النمو 5.6 بالمئة في الربع الاخير من العام الماضي. وبالرغم من التراجع مقارنة بالربع الاخير من العام الماضي الا أن تفاصيل التقرير متفائلة الى حد ما مع تسارع انفاق المستهلكين بمعدل 3.6 بالمئة وهو ما يزيد عن مثلي المعدل المسجل في الربع الاخير من العام الماضي عند 1.6 بالمئة. وزيادة انفاق المستهلكين في الربع الاول هي الاكبر منذ الربع الاول من عام 2007. وأضاف انفاق المستهلكين - الذي يمثل في المعتاد 70 بالمئة من النشاط الاقتصادي الأمريكي - 2.55 نقطة مئوية الى الناتج المحلي الاجمالي في الربع الاخير وهي أكبر مساهمة بالنقطة مئوية منذ الربع الاخير من عام 2006. وزادت مخزونات الشركات 31.1 مليار دولار في الربع الاول اذ أعادت الشركات تكوين مخزونات لتلبية الطلب المحلي المتنامي وهي الزيادة الأولى منذ الربع الاول من 2008. وأضافت المخزونات 1.57 نقطة مئوية الى الناتج المحلي الاجمالي وهو أقل من نصف ما ساهمت به في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2009 عندما أصبحت الشركات أقل نشاطاً في تصفية مخزوناتهما. وباستثناء المخزونات نما الاقتصاد بمعدل 1.6 بالمئة مقارنة مع 1.7 بالمئة في الربع الاخير من العام الماضي. وتباطأ معدل نمو الصادرات بشدة الى 5.8 بالمئة في الربع الاول من العام مقارنة مع 22.8 بالمئة في الربع الاخير من العام الماضي في حين ارتفعت الواردات بمعدل 8.9 بالمئة.

المصدر: رويترز

3 مايو 2010

سلطنة عمان تبحث ربط مشروع قطاراتها بمشروع خليجي

قال وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية احمد بن عبدالنبي مكي ان سلطنة عمان تبحث دراسة اجرتها شركة فرنسية متخصصة تعمل على اعداد دراسة شاملة لمسارات مشروع سكك الحديد الذي تعتمزم السلطنة تنفيذه تمهيدا للربط الكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي . و اضاف مكي في تصريح له ان المشروع سيسهم في احداث نقلة نوعية في مجال النقل البري في السلطنة مبينا انه سيتم اسناد المشروع للتنفيذ بعد انتهاء الدراسة . و اشار الى ان السلطنة درست كافة الجوانب المتعلقة بالمشروع من بينها القطار ونوع الطاقة (ديزل او كهرباء) التي ستستخدم لتفعيل وتسيير القطار . وكانت سلطنة عمان دعت الشركات لتقديم عروض تؤهلها لدخول مناقصة ادارة مشروع سكك الحديد الوطنية التي تعتمزم السلطنة انشاءها خلال ثلاث مراحل حيث ستقوم الشركات بدورها بتقديم المستندات المتصلة بعروضها للخدمات الاستشارية المتعلقة بالتصاميم والاشراف على السكك الحديد . يذكر ان طول مسار سكة الحديد الذي يربط دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ 1940 كلم منه 306 كم المسار الاجمالي الذي يربط السلطنة مع دولة الامارات العربية المتحدة ومنها الى بقية دول مجلس التعاون .

المصدر: كونا

المغرب يتوقع نمو السياحة 6 % في 2010

قال وزير السياحة المغربي ان بلاده تتوقع استقبال 9.4 مليون سائح هذا العام بزيادة ستة في المئة عن 2009 لكن أقل من هدف العشرة ملايين سائح الذي كانت تتطلع لتحقيقه قبل الركود الذي ضرب أسواقا رئيسية. والسياحة هي أكبر مصدر للعملة الاجنبية للمغرب الذي عزز نموه الاقتصادي في السنوات الاخيرة لكنه لا يزال يعاني من نقشي الفقر. وانكشفت السياحة العالمية 4.3 في المئة العام الماضي وتراجعت ستة في المئة في أوروبا المصدر الرئيسي للسياحة المغربية. وتمكن المغرب من مواصلة نمو عدد السائحين بنسبة 6.5 في المئة لكن دخل السياحة تراجع خمسة في المئة الى 52.8 مليار درهم (6.30 مليار دولار). كما صعبت أزمة الائتمان العالمية على المغرب اجتذاب مستثمرين أجانب مما أبطأ تنفيذ سلسلة من المنتجات الجديدة التي يحتاجها للمحافظة على نمو عدد السائحين. وقال الوزير ياسر الزناكي للصحفيين في وقت متأخر الليلة الماضية "تحقيق 94 في المئة من هدفنا (عام 2010) نتيجة مرضية للغاية أخذا في الاعتبار أننا مررنا بواحدة من أسوأ الأزمات خلال قرن". ويسعى الزناكي وهو مصرفي سابق عمل في لندن وتولى منصبه الوزاري في يناير كانون الثاني الى اجتذاب مستثمرين جدد لمشروعات متوقفة لبناء فنادق وأماكن ترفيه ممتدة على البحر وإبرام صفقات مع وكالات سياحية خارج الأسواق التقليدية للمغرب. ولا تزال المملكة تعتمد بصورة كبيرة على السياحة القادمة من فرنسا واسبانيا وتعاني من ضعف القدرات الفندقية خارج مدينتي مراكش الجنوبية وأغادير المطلة على المحيط الاطلسي. وقال الزناكي ان عدد الزائرين ارتفع بنسبة 16 في المئة في الثلاثة شهور الاولى من العام الى 1.72 مليون وشهدت الليالي السياحية نموا بنسبة سبعة في المئة الى 3.7 مليون في حين زاد دخل السياحة 12 بالمائة الى 10.2 مليار درهم.

المصدر: رويترز

مصر ستشيد أكبر مصفاة نفط باستثمارات صينية قدرها مليارا دولار

وقعت مصر والصين مذكرة تفاهم لإنشاء مصفاة لتكرير النفط في مصر من شأنها أن تكون الأكبر من نوعها على الإطلاق في مصر بطاقة 15 مليون طن سنويا وذلك بتكلفة استثمارية قدرها مليارا دولار بحد أدنى للمرحلة الاولى. وأفاد بيان نشرته وكالة أنباء الشرق الاوسط المصرية يوم الاحد أن المذكرة وقعها عن الجانب المصري هيئة البترول المصرية وعن الجانب الصيني كونسورتيوم يضم شركة "رونغ شينغ" للبتر وكيموايات و"سي.ان.سي.اي" التي تعمل في مجال هندسة المشروعات النفطية. ونقلت الوكالة عن وزير البترول سامح فهمي قوله خلال زيارة لبيكين "التكلفة الاستثمارية المبدئية للمعمل طبقا لدراسات الجانب الصيني...تقدر بنحو ملياري دولار كحد أدنى للمرحلة الاولى". وأوضح أنه سيجري تقدير استثمارات المرحلة الثانية في وقت لاحق. وأوضح فهمي أن المذكرة تقضي باضافة وحدات تحويلية ذات تكنولوجيا متطورة لانتاج منتجات عالية الجودة من البوتاجاز والسولار والبنزين والمازوت ووقود الطائرات من أجل تأمين احتياجات السوق المحلية. وأوضح البيان أنه بموجب المذكرة سيجري تصدير منتج النافتا للجانب الصيني "على أن يتم ذلك بنظام البناء والتملك ونقل الملكية (بي.أو.تي) حيث سيقوم الجانب الصيني بتوفير الاستثمارات لإنشاء المصفاة ثم سيجري نقل الملكية تدريجيا للجانب المصري". وأضاف البيان نقلا عن الوزير "تؤول كامل الملكية الى مصر بعد 25 عاما من تاريخ التشغيل.

تعليق

هناك العديد من أنظمة البناء والتشغيل والتحويل (BOT- BO.O.T – B.O.O – M.O.O.T) واختيار أي من هذه الأنواع للتطبيق تحكم العديد من العوامل والمتغيرات والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تختلف من دولة إلى أخرى. وقد اختارت هيئة كهرباء مصر نظام BOOT/البناء والتملك والتشغيل والنقل في تنفيذ أول مشروع لإنشاء محطة توليد هي محطة سيدى كيرير البخارية لتوليد الكهرباء باعتباره سيعطى دورا فعالا للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وسيعطى الاحتياجات من الطلب على الطاقة بعد دراسة الخبرات السابقة في بعض الدول مثل الهند وباكستان وأندونيسيا.

المصدر: رويترز

3 مايو 2010

عائدات «جبل علي» ترتفع إلى 1.25 مليار درهم

أعلنت منطقة جبل علي الاقتصادية الحرة نتائجها الاقتصادية لعام 2009، وقالت ان إجمالي العائدات ارتفع إلى مليار و252 مليوناً و779 ألف درهم، مقابل مليار و185 مليوناً و886 ألف درهم في عام 2008. وقالت الشركة في رسالة الكترونية إلى موقع ناسداك دبي ان هناك عائدات أخرى بلغت 50 مليوناً و956 ألف درهم، مقابل 41 مليوناً و777 ألف درهم في نفس البند من ميزانية العام السابق له. وأشارت بنود الميزانية التي أرسلتها المنطقة الاقتصادية الحرة إلى بورصة ناسداك دبي إلى صافي دخل بلغ 333 مليوناً و46 ألف درهم في عام 2009 مقابل صافي دخل بلغ 90 مليون و339 ألف درهم في عام 2008. ورغم ارتفاع العائد والدخل الصافي إلا أن أرباح المنطقة الاقتصادية الحرة بجبل علي عن عام 2009 بلغت 286 مليوناً و734 ألف درهم مقابل 353 مليوناً و679 ألف درهم في عام 2008. وأعرب المدققون القانونيون في الحسابات الختامية للشركة، في رسالة موقعة من ارنست آند يونج، عن أن البيان الختامي، بعد أن قاموا بمراجعته وتدقيقه، يعكس رؤية حقيقية وعادلة لموقف المجموعة المالي حتى 31 ديسمبر عام 2009 وأن الأداء المالي والتدفقات النقدية في العام المذكور اختتمت العام بمعدل أداء يضاها المعايير المالية الدولية.

تعليق

تحقق المنطقة الحرة العديد من الأهداف والفوائد لكل من الدولة نفسها والمستثمرين والمشروعات الوطنية والأجنبية، ويمكن حصر هذه الفوائد في الآتي:

- تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال؛ مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.
- إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة. توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة.
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.
- زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- استقدام تكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية.
- العمل على زيادة استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الإستراتيجي، والتي لا تمكنها إمكانياتها المالية والتكنولوجية من الاستفادة منها.
- العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدماً، والتي لا يقبل رجال الأعمال على الاستثمار فيها.
- ضمان توفير مخزون إستراتيجي من السلع الهامة في أوقات السلم والحرب، وتجنب حدوث أزمات اقتصادية.

المصدر: البيان

فاينانشيال تايمز: دبي تبقى الوجهة الإقليمية للضيافة

ذكرت صحيفة فاينانشيال تايمز، إن الافتتاح المبهر لفندق أرمان في دبي، والإقبال الواسع على مزاد كريستي الأخير، كانا بمثابة تذكرة بأن دبي ما زالت الوجهة الإقليمية للضيافة، مؤكدة أن المدينة أخذت الآن تتبوأ مكانتها في الحلبة العالمية كمركز للفنون التجارية. وأضافت قائلة إن افتتاح فندق أرمان في برج خليفة، أعلى مبنى في العالم، جاء تتويجا لخطة خمسية هدفها إطلاق سلسلة من الفنادق ذات العلامة التجارية مع إعمار، كبرى شركات التطوير العقاري في المنطقة. وأضافت فاينانشيال تايمز إن دبي، رغم جانبها المحافظ، تبقى منارة للتسامح، تحتضن الأجانب بمن فيهم أرمان نفسه. وكانت كريستي أقامت مزادا للفنون الإقليمية في دبي، حقق أسعاراً مبهرة، زايد المشترون الإقليميون خلاله على مجموعة من الفن المصري المعاصر. بلغت حصيلة مبيعاته 15 مليون دولار، بما يعادل ثلاثة أضعاف التقديرات الأولية. وقال تنفيذيو كريستي إن المزاد، وهو الثامن لفنون الشرق الأوسط بدبي، كان مؤشراً واضحاً على عودة التعافي إلى المنطقة. ومن جانبها أكدت جوسي بايكانيين رئيسة منطقة الشرق الأوسط وأوروبا في كريستي، (إنها ما كانت لتحقق مثل تلك المبيعات في أي مكان في العالم).

تعليق

وفقاً لمركز الإحصاء في دبي السياحة 2008 نسبة مساهمة نشاط المطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 2.50% نسبة مساهمة نشاط المطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) 2.49% معدل الأشغال السنوي للفنادق 82.0% متوسط فترة الإقامة (باليوم) 2.98 معدل النمو السنوي لعدد السياح 8.3% معدل اشغال الاسرة للفنادق 80.0% متوسط عدد الغرف للفنادق 37,261 متوسط عدد الاسرة لكل فندق 167

المصدر: البيان

3 مايو 2010

تحذير من موجة إلغاء عقود عقارية في دبي

كشف مصدر مسؤول في دائرة الأراضي والأموال بدبي، أن الدائرة استقبلت الكثير من طلبات إلغاء عقود المشتريين المتعثرين عن سداد الدفعات المالية للعقار من قبل شركات التطوير العقاري العاملة في السوق المحلي بالإمارة. ورفض المصدر الإعلان عن عدد الطلبات التي تلقتها الدائرة، أو العدد الإجمالي للعقود التي جرى اتخاذ القرار بإلغائها بعد التأكد من وضع المستثمرين المعنيين بها. حددت الدائرة رسماً قيمته 500 درهم لإلغاء العقد أو تحويل السجل العقاري، في الوقت الذي تدرس فيه إعفاء المطورين من هذه الرسوم. وتحدثت مصادر عقارية لـ"الخليج" أن السوق العقاري في دبي يتربح موجة إلغاء عقود المشتريين المتعثرين عن السداد في عدد من المشاريع سواء الجاهزة أو التي لا تزال قيد التنفيذ أو أصبحت على مشارف التسليم. ووصفت المصادر أن حجم هذه الإلغاءات مرتبط بعدد المستثمرين العاجزين عن الوفاء بالتزاماتهم المتمثلة بسداد الدفعات المالية التي ترتبط زمنياً بمراحل الإنجاز حسب اللوائح التنظيمية الصادرة عن دائرة الأراضي والأموال والمستندة بقراراتها إلى تقارير المسح الفني التي تعنى بها مؤسسة التنظيم العقاري "زيرا". وحذرت مصادر من هذا التوجه الذي سيضر بمصالح الكثير من المستثمرين من جهة والسوق من جهة أخرى، مطالبة بضبط النفس والتروي قبل اتخاذ قرارات الإلغاء، وفسح المجال أمام الحلول الودية وفض النزاعات بالتراضي. وأكدت أطراف عاملة في القطاع العقاري بدبي، أن الدائرة القانونية بدائرة الأراضي والأموال قد اتخذت قرارها بإلغاء عشرات العقود من إجمالي الطلبات التي تقدمت بها شركات تطوير عقاري، منها إلغاء أكثر من 220 عقداً في واحد من المشاريع الذي تطوره إحدى الشركات الخليجية ضمن "دبي لاند". وأشار مطور عقاري رفض الكشف عن هويته إلى أنه تقدم بطلبات إلغاء تصل نسبتها إلى 85% من إجمالي المشتريين المتعثرين عن السداد في مشاريعه التي استكملت فيها مراحل التنفيذ منذ أشهر تخللتها البدء بعمليات التسليم. وتتيح القوانين المعمول بها في السوق المحلي بالإمارة للمطور اقتطاع جزء من المبالغ المدفوعة إذا أخل المشتري بأي من بنود العقد المبرم بين الطرفين، تبدأ من 30% وتتزايد مع تزايد نسب الإنجاز.

المصدر: الخليج

دبي تستدرج عروض منشآت الإنتاج في حقل "الجيلية"

طلبت مؤسسة دبي للبترول من شركات الهندسة العالمية تقديم عروضها لعقد منشآت الإنتاج في حقل الجيلية الذي تم اكتشافه مؤخراً. نقلت "ميد" عن مصدر مقرب من المؤسسة قوله إن المؤسسة أصدرت وثائق المناقصة الخاصة بعقد الأعمال التحضيرية والهندسية والإنشائية منتصف الشهر الجاري. وتشمل قائمة الأعمال الواردة في العقد إنشاء منصة إنتاج بحرية غير مأهولة بوحدة ضغط واحدة و12 كيلو متراً من الأنابيب لنقل النفط إلى منشآت الشركة الخاصة بالتخزين والمعالجة والتوزيع. وقدر مهندس مطلع تكلفة العقد بين 50 و100 مليون دولار. ومن المنتظر أن تقدم عدة شركات للمناقصة على العقد من أبرزها شركة أبوظبي للإنشاءات البترولية وتكنيب الفرنسية وجي راي ماكدرموت. وقد أعلن عن اكتشاف الحقل الجديد في 4 فبراير الماضي. وذكر المكتب الإعلامي لحكومة دبي قد ذكر أن نتائج الأبحاث وأعمال التنقيب الأولية في الحقل النفطي الذي تم اكتشافه مؤخراً قبالة سواحل دبي وضمن نطاق مياها الإقليمية شرق حقل "راشد" تشير إلى إمكانية بدء عمليات الإنتاج التجاري فيه خلال عام واحد. ويعد حقل "الجيلية" نسبة إلى كريمة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أحدث إضافة إلى قطاع النفط في دولة الإمارات التي يشكل احتياطياتها النفطي حوالي عشر إجمالي الاحتياطي العالمي، وسيساهم الكشف الجديد في زيادة إنتاجية دبي من النفط الخام بنسبة ملحوظة فور بدء عمليات الضخ منه بكميات تجارية، حيث يقدر الاحتياطي الحالي للنفط في دبي بنحو أربعة مليارات برميل ضمن حقولها الأربعة المنتجة وهي حقول "راشد" و"فتح" و"جنوب غرب فتح" و"فلاح" إضافة إلى مخزون دبي من الغاز الطبيعي والذي يناهز 117 مليار متر مكعب.

المصدر: الخليج

افتتاح 7 محطات جديدة بمترو دبي وسط إقبال متوسط من الجمهور ومطالب بمواقف سيارات بالقرب من المحطات

شهدت محطات مترو دبي السبع الجديدة التي تم افتتاحها إقبالاً متوسطاً من الجمهور وكان معظم الركاب من الأجانب الذين يقطنون المناطق المحيطة بالمحطات الجديدة إضافة إلى بعض المواطنين والمقيمين العرب. تضم المحطات التي تم افتتاحها المطار المبنى رقم 1، الكرامة، أبراج الإمارات، مدينة دبي للإنترنت، المارينا، ابن بطوطة، ومركز التجارة العالمية. وقام مسؤولو إدارة الطرق والمواصلات بتفقد المحطات عقب افتتاحها في جولة استمرت لأكثر من ثلاث ساعات، وقال عدنان الحمادي المدير التنفيذي لمترو دبي إنه حرص خلال الجولة التفقدية لكافة المحطات للاطمئنان على سير العمل بها ومتابعة العمل على أرض الواقع، مؤكداً أن زمن التقاطر أصبح ست دقائق بداية من أمس، حيث يعمل حالياً 20 قطاراً بالخدمة تقطع 262 رحلة يومياً، مما خفف الاحساس بالأزدحام في كافة المحطات القديمة والجديدة. وأضاف أنه تفقد التشطيبات النهائية للأرضيات، وتركيب وتشغيل وفحص السلالم المتحركة والمصاعد، والإنارة الداخلية، وكذلك التجهيزات المتعلقة بفئة ذوي الإعاقة، إضافة إلى أنه اطمأن على عمل الأنظمة الخاصة بالإعلانات الصوتية والبصرية، فوجدها تعمل بصورة ممتازة. وأشارت د. عائشة البوسميط مدير إدارة خدمة العملاء إلى حرص فريق الهيئة على الاطمئنان على تكامل الخدمات لصالح الجمهور حتى يحصل على خدمة متميزة وسريعة ومریحة، حيث تفقد الفريق مواقف حافلات المواصلات العامة التي أقيمت بجوار كافة المحطات الجديدة اطمأن على انتظام رحلاتها وتوافقها مع المترو إضافة إلى تاكسي دبي. وقال محمد المظرب مدير إدارة البطاقة الموحدة إنه اطمأن على توافر البطاقات الزرقاء بكثافة في كافة منافذ البيع في محطات المترو ومحطات الحافلات كما وجه الفرق العاملة بالمحطات إلى أهمية توعية الجمهور بأن البطاقات الزرقاء لها نفس مزايا البطاقات الفضية التي نفذت وجر توفير كميات كبيرة منها.

المصدر: الاتحاد



3 مايو 2010

دور الصناعات التكنولوجية في نمو الاقتصاد المحلي

استمر النمو الاقتصادي لمعظم الدول الصناعية الكبرى في العقود الأخيرة من القرن الماضي من خلال تخطيط استراتيجي طويل المدى باستخدام تدفقاتها المعرفية ومنجزاتها وتطبيقاتها لبناء صناعات تقنية ذات قيمة مضافة عالية ساهمت بطريقة مباشرة في تحويل مجمل النشاط الاقتصادي إلى منظومة ضخمة للصناعات المعرفية باعتبارها المحور الرئيس لزيادة القيمة المضافة وتعزيز قدرتها التنافسية في العالم. إن أنجح الوسائل لبناء هذه المقدرات الصناعية هو التخطيط السليم، ووجود قناعة حقيقية تفضي إلى تبني صانعي القرار - في الحكومة والشركات والمؤسسات الوطنية - الدخول في مجال الصناعات التكنولوجية والالتزام به، باعتباره أفضل الخيارات الاستراتيجية للتنمية المستدامة في ظل العولمة وتحدياتها.

أولا تعريف الصناعات التكنولوجية

هي منظومة يديرها متخصصون أكفاء غايتهم الرئيسية هي زيادة ثروة المجتمع من خلال تعزيز ثقافة الابتكار والتنافسية لمنشآت الأعمال المبنية على المعرفة والتكنولوجيا. ومن أجل تحقيق الغايات المنشودة تعمل المنطقة (المجمع) على: 1- تحفيز وإدارة تدفق المعرفة والتكنولوجيا بين الجامعات ومعاهد البحوث والشركات والأسواق، 2- تيسير تكوين ونمو المنشآت الاقتصادية المبنية على الابتكار من خلال آليات التحضين (incubation) والانبثاق من الشركة الأم (spin-off)، 3- توفير مساحات وتجهيزات عالية الجودة بالإضافة إلى خدمات ذات قيمة مضافة. ويوجد حول العالم أنماط ومسميات مختلفة لمناطق (ومجمعات) التكنولوجيا (والعلوم) ومنها: حدائق التكنولوجيا، مجمعات العلوم، مجمعات الأبحاث، مراكز الابتكار، واحات المعرفة، التكتلات التكنولوجية، وقرى المعرفة وتوجد في جميع مناطق (مجمعات) التكنولوجيا (والعلوم) مراكز أبحاث ومعامل ومنشآت تعليمية وخدمات مركزية وحاضنات الأعمال والعديد من الحوافز الاقتصادية والتسهيلات وقنوات الدعم.

ثانيا مقومات قيام الصناعات التكنولوجية

يمكن القول بصفة عامة أن مناطق الصناعات التكنولوجية هي تلك التي تمتلك المقومات التالية:

- مهية لاستقطاب المصانع (المتوسطة أو العالية) التكنولوجية واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية المرتبطة بها،
- معدة لتشجيع إنشاء وتنمية صناعات وتقديم خدمات مبنية على المعرفة والتكنولوجيا (بدلا من الاعتماد شبه الكلي على الموارد الطبيعية).
- تنتج منتجات وتقدم خدمات ذات قيمة مضافة عالية (مقارنة بالصناعات التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية بصفة أساسية).
- تحفز التواصل العلمي مع الجامعات و/أو مراكز البحث و/أو المعاهد التعليمية العالية الأخرى.
- مدارة بفريق إداري متمكن يشارك بفاعلية في نقل التكنولوجيا ومهارات العمل إلى المؤسسات المقيمة في المنطقة. ويلاحظ أن العديد من الدراسات الاقتصادية - خصوصا دراسات الاقتصاد مايكل بورتر - تركز على ما يسمى بالتكتلات أو التجمعات (Clusters) الصناعية التكنولوجية. وتعرف منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) التكتلات أو التجمعات التكنولوجية بالآتي: التجمعات هي روابط بين منشآت صناعية وعلمية وبحثية وخدمية واستشارية تعتمد على بعضها البعض وموصولة بالسوق وتكون مربوطة بحلقات إمداد تخلق قيمة مضافة. ولا يوجد اختلاف بين مجمعات الصناعات التكنولوجية وبين مناطق الصناعات التكنولوجية من حيث الغرض ويمكن اعتبار أن لهما الغرض نفسه. ويمكن الفرق بين مجمعات الصناعات التكنولوجية وبين مناطق الصناعات التكنولوجية في أن مجمعات الصناعات التكنولوجية ليست محاطة بحدود وعادة ما تتطور طبيعيا إذا ما وجدت البيئة المناسبة لها، أما مناطق الصناعات التكنولوجية فهي محاطة بحدود.

ثالثا أهداف مناطق الصناعات التكنولوجية حول العالم

- غالبا ما تخدم أهداف مناطق الصناعات التكنولوجية أغراضا معينة تحددها الجهة الرئيسة المنشئة لها والتي منها:
1. المساعدة في إنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة ذات تقنية (متوسطة أو عالية) تمهيدا لأن يصبح بعضها مشاريع كبيرة
 2. المساعدة في إعادة الهيكلة الاقتصادية في الإقليم (باعتمادها على المعرفة بدلا من المواد الطبيعية).
 3. توجيه الاقتصاد الوطني لتبني صناعات وتقنيات معينة ذات أهمية إستراتيجية أو ميزات تنافسية أو نسبية تساهم في النمو الاقتصادي.
 4. توجيه النمو الحضري والعمراني (والسكاني) إلى مناطق حضرية جديدة توفر العمل والعيش الكريم والاستفادة منها كأداة لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى القائمة.
 5. نقل التكنولوجيا.
 6. استحداث وظائف (ذات رواتب ومخصصات عالية).
 7. استقطاب مشاريع صناعية ذات تقنية (متوسطة أو عالية) لشركات عالمية كبرى (مع اجتذاب ما يرتبط بذلك من استثمارات محلية وأجنبية).



رابعاً دور الصناعات التقنية في التنمية الاقتصادية

تعتبر التنافسية الدولية (International Competitiveness) من أهم عناصر النمو الاقتصادي للدول. وحسب تعريف معهد التطوير الإداري (IMD) فإن التنافسية تعني: كيفية استغلال الدولة ومنشأتها الاقتصادية لمجموعة الميزات المتاحة لأجل تحقيق ثروة وطنية، بمعنى آخر فإن التنافسية لا تعتمد على حجم الدولة أو ثرواتها الطبيعية بل على كيفية استغلال المميزات التفاضلية بالطريقة المثلى لتحقيق رخاء اقتصادي وتنمية مستدامة. وهذا التعريف يتماشى مع تعريف التنمية المستدامة التي تسعى الدول إلى تطبيقها. ويتطلب الحصول على تنافسية عالية لأي دولة إلى جهد يفوق مجرد تحرير الاقتصاد الوطني للأسواق العالمية الحرة، فالأمر يتطلب بناء مقدره محلية ذاتية في صناعات تقنية تتمكن من خلالها الدولة من الدخول في حلقات القيمة المضافة للمنتجات العالية التقنية والتي تعتبر الآن قوام التنمية الاقتصادية في جميع الدول لمعرفة الأثر الاقتصادي الناتج من الصناعات التقنية بالإمكان تصنيف المنتجات بحسب مستوى التصنيع والتعرف على أحجام تداولها العالمية حيث يشرح القسم التالي اعتبارات التصنيف ومعاييرها. تقسم الصناعات إلى العديد من الفئات الرئيسية والفرعية حسب تصنيف صناعي شبه موحد عالمياً (Standard Industrial Classification) (SIC) حيث يساعد ذلك في عمل الدراسات والتحليل الاقتصادية. فمثلاً يمكن تحديد الصناعات العالية التقنية في ثمانية عشرة فنة صناعية ثلاث منها ذات علاقة بالأسلحة الحربية. كما انه بالإمكان تصنيف المنتجات بطريقة اعم حسب مستوى المنتج (UNCTAD) مواد خام منتجات مصنعة: أ- منتجات مبنية على موارد طبيعية (صناعات مواد أساسية مثل المطاط، الحديد، البن والكيماويات الأساسية). ب- منتجات متدنية التقنية (صناعات تقليدية مثل الأقمشة والملابس ومنتجات هندسية بسيطة والكيماويات البينية). ت- منتجات متوسطة التقنية (المعدات، الأجهزة الصناعية، والسيارات، المحركات). ث- منتجات عالية التقنية (الالكترونيات، الأدوية تقنية المعلومات، الاتصالات، الكيماويات المتقدمة، الأجهزة الطبية، اجهزة القياس المعقدة، والمنتجات الهندسية المعقدة مثل المحركات النفاثة والمواد الجديدة).

خامساً العوامل الداعمة للصناعات التقنية

1- الدعم القوي للمبادرات :

تشارك جميع الدول التي تناولتها الدراسة في وجود قرار من أعلى الهرم السياسي، يهدف إلى تحويل الدولة إلى اقتصاد مبني على المعرفة والتقنية. ولتحقيق ذلك الهدف وضعت سياسات واستراتيجيات، وطورت آليات وكيانات لتفعيلها بما في ذلك تغيير للعديد من الأنظمة التي كانت سائدة أو إدخال تشريعات جديدة تلائم بيئة التوجه للوصول إلى الأهداف. هذا ولم تكن الجهود منعزلة عن بعضها بل كانت جهوداً متكاملة مشتركة بين القطاعين الحكومي وخاص وحرص عند تنسيقها على جعلها منظومة وطنية تهدف للوصول إلى غاية واحدة.

2- الإعلام :

مما لا شك فيه أن الدعم الإعلامي للمبادرات التي أطلقتها تلك الدول كان بمثابة الذراع الأيمن لإيصال هذه الأفكار إلى أذهان مواطنيهم وغيرهم من المستثمرين وإيجاد قناعة لتبنيها والمشاركة في إدارة عجلتها. لقد كان من بين أسباب النجاح الوصول إلى ذوي العلاقة سواء كانوا داخل الدولة أو خارجها كالمستثمرين الأجانب وناقلي التقنية، وبالتالي توطئتها، والعمل على تطويرها محلياً. لقد لعب الإعلام دوراً حيوياً في نقل الصورة محلياً وعالمياً، ونشر تفاصيل هذه المبادرات وعرف بمميزات المناخ الاستثماري والاقتصادي لهذه الدول، حتى جذبت إليها نواة التقنية والتصنيع، كما أسفرت تلك الجهود الإعلامية عن توليد قنوات أفضلت إلى اهتمام المواطنين بتلك الأفكار والمبادرات والالتزام بها.

3- الدعم المادي وهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية :

تشارك جميع الدول التي تناولتها الدراسة في اتخاذ الدعم الحكومي القوي كوسيلة لإنجاح تلك المبادرات وذلك من خلال تمويل مستلزمات البنية التحتية والخدمات المساندة كافة في مناطق الصناعات التقنية. لقد وفرت تلك الدول بيئة ومناخاً عملياً ملائماً ساعد في نمو المعرفة والتصنيع التقني وقد ساهم في هذا النجاح هيئة البيئة التشريعية والتنظيمية القائمة دوماً على احترام المصالح الوطنية بالدرجة الأولى، وجذب رؤوس الأموال والتقنية من خارج البلاد، ولذا فقد أعيدت صياغة عدد من الأنظمة والتشريعات لتتماشى والتوجه الهادف إلى احتضان التقنية، والفكر المعرفي الذي قامت عليه، ولم يقتصر الأمر على إعادة الصياغة بل سنت قوانين جديدة لخدمة هذه المبادرات والتحفيز على تحقيقها.

4- تقديم التسهيلات والحوافز للأطراف المعنية :

لقد اهتمت جميع دول العالم المتقدمة اقتصادياً، والكثير من الدول المشهود لها بالنمو الاقتصادي المتسارع، في تقليل اعتمادها على الصناعات التقليدية المعتمدة أساساً على المواد الخام، ورأس المال، والأيدي العاملة ذات المهارات المنخفضة، وبدلاً من ذلك زاد الاعتماد على الصناعات المعرفية المعتمدة على الأيدي العاملة ذات المهارات الأعلى، ونتائج الأبحاث والتطوير التقني، والمعلومات المتاحة بسهولة ويسر ووزارة، ففي عدد من الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، الهند وماليزيا تستخدم الحوافز الاقتصادية بأشكال مختلفة كأداة سياسية اقتصادية فاعلة لتشجيع الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية وخصوصاً في الصناعات المعرفية العالية التقنية، وتقوم تلك الدول حالياً بتشجيع صناعاتها التقنية من خلال إنشاء مناطق الصناعات التقنية ومن ثم ربط العديد من الحوافز الاقتصادية والتسهيلات بها، مما يجعلها مناطق مميزة اقتصادياً (Special Economic Zones).